

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيم المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة فى فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعنى التصنيف الأخضر أن القانون مثالى، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكنّ لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صدقت سوريا على اتفاقية "سيداو" في عام ٣ . . ٢، رهناً بتحفظات على المادة ٩(٦) (الجنسية)، والمادة ١٥(٤) (السكن والإقامة)، والمادة ١١(١) (ج)، و(د)، و(و)، و(ز) (الزواج وفسخه)، والمادة ١١(٦) (زواج الأطفال)، والمادة ١٦(١) (التحكيم في حال نشوب نزاع).

الدستور

تنص المادة ٣٣ من دستور عام ٢.١٢ على أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الحنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدة.

قانون الجنسية

الجنسية

بموجب قانون الجنسية لسنة ١٩٦٩، لا تتمتع النساء بنفس الحقوق كالرجال فى نقل الجنسية لأطفالهن أو لأزواجهن الأجانب.



القوانين الجنائية

العنف الأسري ليس لدى سوريا قانون للعنف الأسري.

الاغتصاب الزوجى

لا يتم تجريم الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد. جريمة الاغتصاب في القانون لا تشمل اغتصاب الزوج.

الدغتصاب (غير الزوج)

تجرم المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الاغتصاب، باستثناء الزوجة. وتكون العقوبة الإعدام إذا لم يتم المعتدى عليه ١٥ عاماً أو حال وقوع الجرم تحت تهديد السلاح.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب

يحظر الإجهاض بموجب المواد ٥٢٥- ٣٢ من قانون العقوبات، بما في ذلك حالات

التحرش الجنسي

لا توجد جريمة محددة للتحرش الجنسى فى قانون العقوبات أو قانون العمل. ومع ذلك، وفقا لقانون العقوبات، يشمل السلوك الإجرامي الاعتداء الخادش للحياء.

قتل الإناث: العذر المخفف

(ما يُدعى بـ "جرائم الشرف")

تنص المادة ١٩٢ من قانون العقوبات على تخفيف العقوبة إذا رأى القاضى أن الدافع كان "شريفًا". تسمح المادة ٤٨م بالعذر المخفف لمن فاجأ زوجه في جرم الزنا المشهو د.

يعد الزنا جريمة بموجب المواد ٤٧٣ -٤٧٤ من قانون العقوبات.

تبرئة المغتصب عن

قد يتم تخفيض عقوبة المُ غتصب

من الضحية بموجب المادة ٨. ٥ من

ومرتكب بعض الجرائم الدخرى إذا تزوج

قانون العقوبات. الحد الأدنى للعقوبة

طريق الزواج

هو السجن سنتين.

ختان الإناث

لا يوجد حظر قانونى. لم يتم الإبلاغ عن الختان في سوريا.

الإتجار بالأشخاص

ينص قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم ۳ لعام . ۲.۱ على تدابير شاملة لمكافحة الإتجار.

العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء

الزواج والطلاق

قامت سوريا بتحديث قانون الأحوال

الشخصية بموجب قانون رقم ٤ لعام

٢٠١٩، لتحسين حقوق المرأة في الزواج

والطلاق. يمكن للزوجة أو الزوج طلب

شروط فى عقد الزواج،، لكن لا تزال

بعض أوجه عدم المساواة قائمة في

بعض المجالات. يمكن للزوج أن يختار

الطلاق التعسفي بإرادته.

البغاء محظور بموجب المادة ١٣٥ من قانون العقوبات وقانون مكافحة الدعارة لعام ١٩٦١

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج

ینص مرسوم رقم. ۲ بتاریخ ۲۷ یونیو/ حزیران ۲.۱۹ علی فرض سن ۱۸ عاماً سناً دنيا للزواج للفتية والفتيات. بموجب المادة ١٨ من قانون الأحوال الشخصية، يحق للقاضى التصريح بزواج الأطفال في سن ١٥ عاماً أو أكثر حال تحقق شرط

البلوغ وطلب الفتى أو الفتاة الزواج.

الوصاية على الأطفال

تمنح الوصاية عادة للأب، ولكن يجوز منحها للأم بموافقة القاضي. وإذا مات الأب، تصبح الأم هي الوصية على أطفالها، وليس شقيق الأب.

ولاية الرجال على النساء

بموجب قانون الأحوال الشخصية، فلابد من موافقة المرأة ليصح الزواج. وإذا أرادت امرأة بلغت ١٨ عاماً أن تتزوج، مطلوب من القاضي أن يطلب من ولى أمرها منحها رأيه في الزواج في ظرف ١٥ يوماً. وإذا لم يعترض ولى الأمر على الزواج، أو إذا لم يكن اعتراضه مقنعاً، يقوم القاضى بالتصريح لها بالزواج، مع توفر شرط الكفاءة وتوفر المهر.

حضانة الأطفال

للأم الحق في الاحتفاظ بحضانة أطفالها حتى أطفالها حتى, شريطة ألا تتزوج الأم من شخص غريب. وللطفل أو الطفلة عند بلوغ ١٥ عاماً اختيار الإقامة مع الأب أو الأم.

اتعدد الزوجات

يُسمح بتعدد الزوجات بموجب قانون الأحوال الشخصية، مع خضوعه لاشتراطات. يجب أن يكون للزوج مبرر قانوني وأن يكون قادرًا على الإنفاق على أكثر من زوجة واحد ة.

الميراث

يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث، والتي تتبع مبادئ الشريعة. للنساء المسلمات الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات يتلقين أقل من الرجال. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء. تتساوى حقوق النساء والرجال في توارث الأرض الزراعية ، وللنساء والرجال الكاثوليك حقوق متساوية في الميراث.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

تقر المادة ٧٥ من قانون العمل بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

الفصل من العمل بسبب الحمل تحظر المادة ٦٧ من قانون العمل على

أرباب العمل فصل العاملة بسبب حملها.

إجازة الأمومة مدفوعة الثجر

يحق للمرأة الحصول على إجازة الأمومة التى تدفع من قبل أصحاب العمل بموجب المواد ١٢١-١٢١ من قانون

القيود القانونية على عمل النساء

تنص المادة .١٢ من قانون العمل على أن يحدد الوزير الظروف التي يجوز فيها للمرأة أداء أعمال ليلية أو ضارة صحيًا أو أخلاقيًا وغيرها من الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء

العمل. ويكون الاستحقاق ١٢٠ يوما علامات المنازل للولادة الأولى، و ٩٠ يوما للولادة تستثنى المادة ه من قانون العمل عاملات المنازل الثانية، و٧٥ يوما للولادة الثالثة. هذا من حماية القانون. هناك بعض الحماية للعمال الاستحقاق يتوافق جزئيا مع معيار المنزليين بموجب قرارات وزارة الداخلية المتعلقة منظمة العمل الدولية البالغ ١٤ أسبوعا. بعقود العمل والقوانين المتعلقة بتأشيرات العمل وظروف العمل للعمال المهاجرين.